متطلبات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء بعض التجارب العالمية

Innovation requirements in SMEs in the light of global experiences

د. شليحي إيمان[1]، د. جلابة علي[2]، أ.د لرباع الهادي[3]

[1] جامعة باجي مختار –عنابة (الجزائر)، imen.chelihi@univ-annaba.dz

[2] جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف (الجزائر)، djellaba.ali@univ-eltarf.dz

[3] جامعة باجي مختار –عنابة (الجزائر)، elhadi.larbaa@univ-annaba.dz

تاريخ الإرسال: 2022/04/13 **تاريخ القبول:** 2022/09/09 **تاريخ النشر:** 2022/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التمفصل المحوري للعلاقة التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالابتكار، وتأثر إيجابية تلك العلاقة بالسياسات المحفزة للابتكار من جهة وانعكاسها على النمو الاقتصادي من جهة أخرى. وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر لعرض الابتكار والطلب عليه، لذلك فمن الضروري أن تعمل السياسات الداعمة للابتكار على عدة مستويات(المحلي، الوطني والدولي) حتى توفر لها ما يمكنها من رفع قدراتها على الابتكار ومن تحسين أساليب وتنافسية منتجاتها والتكيف مع ظروف السوق المتغيرة وتنمية المشاريع الإبتكارية، بالارتكاز على نشاط البحث والتطوير، والعلاقات مع المؤسسات المحلية والأجنبية وفق ما تتيحه مختلف المقاربات التي تعزز قدرة هذه المؤسسات على الابتكار ووفق ما أثبتته تجارب الدول فيما يخص تنظيم وتحفيز التطوير الابتكاري.

كلمات مفتاحية: ابتكار ؛ سياسات محفزة للابتكار ؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تصنيفات JEL: O31؛ O32؛O38

Abstract:

This study aims to highlight the nature of the relationship between SMEs with innovation, and the extent to which this relationship is affected by policies that stimulate innovation on the one hand, and its reflection on economic growth on the other hand. The study concluded that SMEs are a source of supply and demand for innovation, so it is necessary for policies supporting innovation to work at several levels, local, national and international in order to provide them with what enables them to raise their innovation capabilities and improve the methods and competitiveness of their products and adapt to the conditions The changing market and the development of innovative projects, based on research and development activity, and relations with local and foreign institutions, according to the various approaches that enhance the ability of these institutions to innovate, and according to what the experiences of countries have proven with regard to organizing and stimulating innovative development.

Keywords: innovation; policies that stimulate innovation; SMEs.

JEL Classification Codes : O31; O32; O38.

المؤلف المرسل: جلابة علي، **الإيميل:** djellaba.ali@univ-eltarf.dz

المقدمة:

لقد أصبح من المؤكد أن العديد من الدول المتقدمة قد قطعت شوطا كبيرا في تطوير نشاط الشركات مستفيدة من الابتكارات الناجمة عن العلوم والتكنولوجيا، واستفادت من ذلك من خلال تحقيقها مكاسب اقتصادية هائلة، وتسعى هذه الدول جاهدة للاستمرار في الهيمنة على السوق العالمي لاقتصاد مبني على المعرفة، حيث تعتبر العملية الإبتكارية أمرا مهما على مستوى كل المؤسسات مهما كان حجمها (مصغرة، صغيرة ، متوسطة) وطبيعتها عامة ، وهذا خاصة في ظل التغيرات التي تعرفها بيئة المؤسسة سواء على مستوى قطاع نشاطها أو على مستوى البيئة العامة، وبناء على ما أثبتته التجارب الاقتصادية للدول فان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمصغرة، أساسي تتمحور حوله عمليتي عرض وطلب الابتكار. لكن في هذا الإطار تحديدا فان التفاعل بين مجموعة من الأعوان الاقتصادية والتي تعكس ما يمكن أن يمثل تحفيزا لعملية الابتكار على مستوى المؤسسات في اقتصاد ما من المؤسسات الخاصة بالبحث إلى السياسات والمجهودات المبذولة من طرف الحكومات إلى طبيعة نشاط المؤسسات التي يعول عليها في عملية الابتكار، ضروري لظهور النتائج المرجوة في مجال الابتكار وانعكاس ذلك على عملية النمو الاقتصادي.

وهو ما أثبتته تجارب الدول الناجحة وتلك التي حققت تقدما ملحوظا في هذا المجال كالاقتصاد الفيتنامي الذي يعتبر من أحسن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، ترتيبا على مستوى مؤشر الابتكار العالمي- وهو سبب اختياره كمثال-، حيث أن مكونات المؤشر تقيس تحديدا ما يمكن أن يتوفر للمؤسسات لتتمكن من تقديم التطوير و الابتكار.

لذلك فإن التفكير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الاقتصاد الوطني والتطلع إلى إمكانية مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال الابتكار قد يصطدم بعدة تساؤلات تتجاوز دور الابتكار في المؤسسات ومساهمة ذلك في النمو الاقتصادي والذي يعتبر محصلة حاصل إلى طبعا من خلال رفع الصادرات والدخول في مجالات صناعية جديدة ومتطورة إلى المطلوب أولا لدفع هذه المؤسسات إلى الابتكار.

بناء على ما تقدم يمكن في هذا الإطار التركيز في أسباب ذلك النجاح على ما يمكن أن يدفع الاقتصاد الوطني إلى توفير متطلبات الابتكار واعتماد سياسات دقيقة في مجال تنظيم وتخطيط نشاطات الابتكار والإبداع، بهدف الارتكاز عليها للوصول إلى معدلات نمو اقتصادي عالية.

- **إشكالية الدراسة:**

استنادا للطرح أعلاه، يمكن صياغة الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة من خلال التساؤل الأساسي التالي:

ماهي متطلبات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار؟ وكيف يمكن الاستفادة من تجربة الاقتصاد الفيتنامي في هذا الميدان من خلال تحليل مقارن بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

- **فرضيات الدراسة:**

- ترتبط قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار بسياسات دعم الابتكار المعتمدة من طرف الدولة؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير مؤهلة للابتكار، نظرا لمعطيات خاصة بها وأخرى خاصة بالبيئة الاقتصادية التي تنشط بها.

- **أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة الحالية من خلال الدور الذي يمكن أن يؤديه نشاط الابتكار في الرقي بأداء ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة دعم ذلك على المستوى الوطني والدولي من خلال مختلف المقاربات التي تسمح لها بالابتكار، ومحاولة الاستفادة من تحليل حالة فيتنام كاقتصاد بإمكانيات ومعطيات اقتصادية متواضعة لكن ترتيبه على مستوى الابتكار و المؤشرات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه مهمة، منها أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، كما تنعكس أهميتها في تناولها لاقتصاد دولة ناشئة يصنف كاقتصاد سائر في طريق النمو، يعتمد بصفة خاصة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للوقوف على أسباب نجاحه المتعلقة بالمجهودات المبذولة لدفع الابتكار وبالنتائج المحصلة من ذلك ومحاولة معاينة حالة الاقتصاد الجزائري في نفس الإطار وإسقاط النتائج عليه.

- **أهداف الدراسة:**

يهدف البحث إلى تبيان متطلبات الابتكار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة انه لكل من مدخلات ومخرجات الابتكار أهمية بالغة على حد السواء، والوقوف على النقاط الأساسية التي من شأنها دفع نشاط الابتكار إلى الأمام والتعرف على أهم الآليات الداعمة والسياسات المحفزة الابتكار من اجل الوصول إلى صناعة وطنية متقدمة، والاستفادة من تجارب اقتصاديات وصلت إلى نتائج إيجابية في هذا المجال.

- **منهجية الدراسة:**

من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي لهذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية والأطر النظرية لمتغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على التحليل للوصول إلى حلقة الربط والتركيز على متطلبات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار، ولإثراء الدراسة كان التحليل في ظل ضوء إحدى التجارب الدولية.

- **محاور الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

- مفاهيم أساسية حول الابتكار؛
- قراءة تحليلية مقارنة في المؤشرات الدولية للابتكار؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار؛

1- مفاهيم أساسية حول الابتكار

1-1- الأسس النظرية للابتكار

أصبح الابتكار ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها كونه من أهم عوامل النمو والمزايا التنافسية بالنسبة للدول والمؤسسات، لأن كل منهما يجب عليها التكيف مع المستجدات في السوق أو التحسب للتغيرات الآتية، وبالتالي فهو ضروري من اجل رفع قدراتها في إطار التحولات التي تعرفها الأسواق فيما يخص التكنولوجيا و المنافسة.

الابتكار كان أولا مقاربة صناعية في الإنتاج، وهذا بقي صحيحا في التطور التدريجي لسيرورات الإنتاج، وهو مقاربة إستراتيجية تسمح بالمعرفة المسبقة للتغيرات من كل الأنواع والتكيف معها. وهو أيضا بعد سوقي يتم من خلاله طرح منتوجات وخدمات جديدة تطور النماذج المقاولاتية.

وبالرغم من تعدد تعاريف الابتكار وهي التي تتجاوز خمسين تعريفا، بسبب اختلاف مناهج الباحثين واهتماماتهم العلمية ومدارسهم الفكرية، من جهة وتعدد مجالات الظاهرة من جهة أخرى والتداخل بين مفهومي الإبداع **(Innovation)** والابتكار **(Création)**، إلا أنه يمكن التركيز في محاولة تحديد مفهومه على ما يلي:

- «الابتكار أو الإبداع فردي المنشأ، اجتماعي النتائج، وهو لا يقتصر على الإنتاج المادي فقط بل يتضمن كذلك الإدارة بكل ما تشمله من متغيرات»

- بأنه «عملية معينة يحاول فيها الإنسان عن طريق استخدام تفكيره وقدراته العقلية وما يحيط به من مثيرات مختلفة وأفراد مختلفـــين أن ينتج إنتاجا جديدا بالنسبة له أو بالنسبة لبيئته» (حسني، 2004، صفحة 44).

- «الابتكار هو القدرة على توليد فكرة أو أفكار جديدة لتطوير منتج أو تنظيم نظام إداري أو دمج عنصرين أو أكثر في عنصر أشمل والقدرة على التوصل إلى مبتكر فعّال لمشكلة قائمة وليس حلا تقليديا» (عبود، 2003، صفحة 22). الابتكار هو حالة ذهنية كونه ما هو إلا المعرفة لدى الأشخاص الذين يقودون تلك المعرفة ،وبالتالي هو قدرة على التحدي، مرونة الإنتاج، وانفتاح على التعاون.

- الابتكار بصفة عامة يمكن النظر إليه على انه ناتج الجهد المبذول في إنتاج منتوج جديد أو خدمة خالقا قيمة.

- إذن فهو طريقة ترتكز على الاستغلال الفعال برأس المال الفكري.

- **حسب دليل أسلو**: الابتكار هو إدخال منتوج جديد، (سلعة أو خدمة) أو سيرورة (طريقة إنتاج سلعة أو خدمة أو توزيعها) جديدة أو محسنة بطريقة ملحوظة. أو طريقة جديدة في التجارة (طرق تعليب، بيع أو توزيع) أو طريقة جديدة تنظيمية في الممارسات التجارية، تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية (OECD, 2005, p. 7).

إذن الابتكار هو مصدر رئيسي للإنتاجية والنمو، يساهم في تكوين حلول للمشاكل والتحديات. كما يؤدي دورا مهما في كل مرحلة من مراحل التنمية من خلال خلق وتوزيع التكنولوجيات الجديدة وطرق الإنتاج الجديدة، حيث أن الأنواع المختلفة للابتكار تلعب أدوارا مختلفة حسب مراحل التنمية:

ففي المراحل الأولى من التنمية يحدث الابتكار التراكمي المرتبط باعتماد التكنولوجيات الأجنبية، بينما في المراحل الموالية في التنمية الابتكار المؤسس على البحث والتطوير والتكنولوجيات العالية يكون هو الأكثر أهمية.

الفاعلين الأساسيين في الابتكار (Phan, Tu, & Borgert, 2021, p.16):

- الجامعات ومعاهد البحث.
- المؤسسات المبتكرة.
- القطاع العمومي.

ولكي يحدث الابتكار يجب أن لا تنشط هذه العوامل كل على حدى، بل يجب أن يكون فيما بينها تعاون وتكون فعالة في نقل المعرفة والتكنولوجيا، ومن الأمثلة على ذلك أن مفهوم المؤسسات المبتكرة، المعروفة في فرنسا بـــــــــ (les jeunes entreprises innovantes) الذي ظهر سنة 2004 تم استحداثه من طرف وزارة التعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث كان الهدف هو خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقوم بأعمال البحث العلمي وجعلها تستفيد من مميزات ضريبية مهمة (Chauvel & Borzillo, 2017, p.17) ،

- **أما على المستوى النظري حسب شومبيتر (Schumpeter 1939)**:

ظهر الابتكار كمفهوم من خلال الأعمال التي قام بها بصفة أساسية في نظرية التنمية، حيث عرف الابتكار على أنه عملية خلق للقيمة، ففي أعماله الأولية كان يعتبر الابتكار ثمرة العمل الذي يقوم به الفرد الاقتصادي بصفة خاصة، فرجل الأعمال يقوم بكسر التدفق الدائري للدورة الاقتصادية من خلال الرهان على الطلب المستقبلي على منتجات أو عمليات جديدة عند الانفتاح على سوق جديد عند استخدام موارد طبيعية جديدة أو تنظيم جديد للقطاع الاقتصادي بالكامل.

أما في أعماله اللاحقة فقد اهتم بالشركات الإبتكارية الضخمة لان بإمكانها أن تحل محل رجل الأعمال والشركات الإبتكارية الصغيرة ، لأنها هي الوحيدة التي تمتلك القدرات المالية اللازمة لدعم الابتكار من خلال هذا النهج الجديد ، الابتكار حسب شومبيتر هو نتيجة الأعمال الروتينية للبحث والتطوير التي تتم داخل مخابر البحث الصناعية التي هي عبارة عن فرق ذات مهارة كبيرة تقوم بأداء أعمال روتينية ينتج في نهايتها ابتكار (برنوطي، 2005، صفحة 48).

تطورت الأعمال في هذا المجال إلا أنها كأي نموذج، تميزت أعمال شومبيتر بالقصور في مختلف الجوانب خصوصا ما تعلق بتعريف الابتكار كعملية إدماج الجوانب التكنولوجية الذاتية أيضا والتنظيمية، كما تطرق إلى المؤسسات الإبتكارية الكبيرة ومقارنتها بنظيرتها الصغيرة دون أن يأخذ بعين الاعتبار التكامل بين الاثنين.

- **الابتكار كنموذج الخطي (Le Modèle Linéaire)**

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تم توضيح عملية الابتكار على شكل نموذج خطي، فالابتكار هو نتيجة أعمال البحوث العلمية، التطوير– الإنتاج– والتسويق لمنتج جديد (حسني، 2004، صفحة 198)، ويمكن توضيح ذلك وفقا للشكل الموالي:

الشكل (01): نموذج خطي

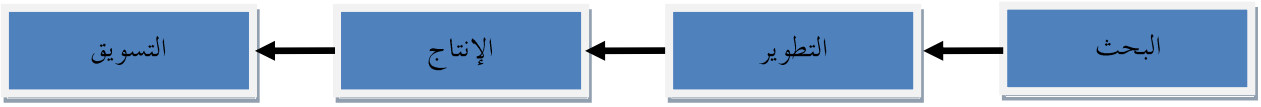

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

فالمعرفة العلمية أساس الابتكار وتحتل مكانا بارزا وفق هذا النموذج، فالحقيقة الرئيسية وفق هذا النموذج الذي يرتكز على أساس البحث العلمي والذي يؤدي بالضرورة إلى الابتكار.

- **الابتكار حسب نموذج سلسلة الارتباط:**

يستند هذا النموذج المقترح من طرف Kline & Rosenberg (1986) على وجود حلقات ذهاب ورجوع بين المراحل المختلفة لعملية الابتكار (نجم عبود، 2003، صفحة 26)، في حين أعطى باحثين آخرين في السنوات الأخيرة (Cooke.1989; lundvall.1992) الأولوية للعلاقات مع العملاء كمصدر أساسي لتعزيز الابتكار داخل المؤسسات.

- الابتكار في نظرية النمو الداخلي (Théorie de la croissance endogène) :

حيث تؤسس هذه النظرية علاقة ايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل المدى والتنمية (Salvator, 2008, p.407) ، فهي ترتكز على البحث عن تقليص العوائق التجارية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيات المتطورة بمعدل أسرع، والاستفادة من البحث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم، تقليل انحرافات الأسعار وبالتالي كفاءة أكبر في استخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية وتحقيق إنتاج أكبر في المدخلات الوسيطية وتقديم منتجات جديدة (السواعي، 2006، صفحة 45)،كذلك نموذج (**Solow**) ركز على التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو، غير أنه لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي وتطوره واعتبره متغير خارجي يزداد بمعدل ثابت وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التقارب بين الاقتصادات، حيث تكون الاقتصادات المتقدمة قريبة من نقطة التوازن مما يجعل معدل النمو فيها ضئيلة، بينما الدول المتخلفة ببعدها عن نقطة التوازن هذا يؤدي إلى معدلات نمو أكبر قد تسمح لها باللحاق بالدول المتقدمة في المدى الطويل.

يمكن ملاحظة أهمية التكنولوجيا في النمو الداخلي من خلال الطريقة التي تحول بها المواد إلى الإنتاج وبالتالي التجديد والابتكار هو الذي يحسن الظروف الاقتصادية (Guellec & Ralle, 2003, p.49)، وبناء على ذلك ظهر في منتصف الثمانينات نظريات النمو الداخلي ركز فيها (P. Romer 1986) على أهمية البحث والتطوير، و (**Lucas 1988**) على رأس المال البشري، بينما ركز (Barro1990) على البنية التحتية والنفقات الحكومية.

تبين هذه النظرية أن تخفيض الحواجز التجارية تسرع معدل النمو الاقتصادي في فترة طولية بطرق متعددة منها:

- الانفتاح للاقتصادات المتخلفة يسمح لها بإدخال التكنولوجيا من الدول المتقدمة بطريقة أسرع من حالة الانغلاق.
- تعظيم المنافع التي تأتي من البحث والتطوير.
- توفير اقتصاديات الحجم أكبر في الإنتاج.
- تقليل تشوهات الأسعار وضمان تقسيم أحسن للموارد بين القطاعات داخليا.
- تشجيع تخصص أكثر وفعالية أكبر في إنتاج السلع الوسطية.

1-2 السياسات المحفزة للابتكار وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتأثر القدرة على الابتكار في المؤسسات وخاصة المصغرة و الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد ما بعدد من العوامل التي تتوزع على عدة مستويات كما يلي:

الشكل (02): مستويات العوامل المؤثرة على الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

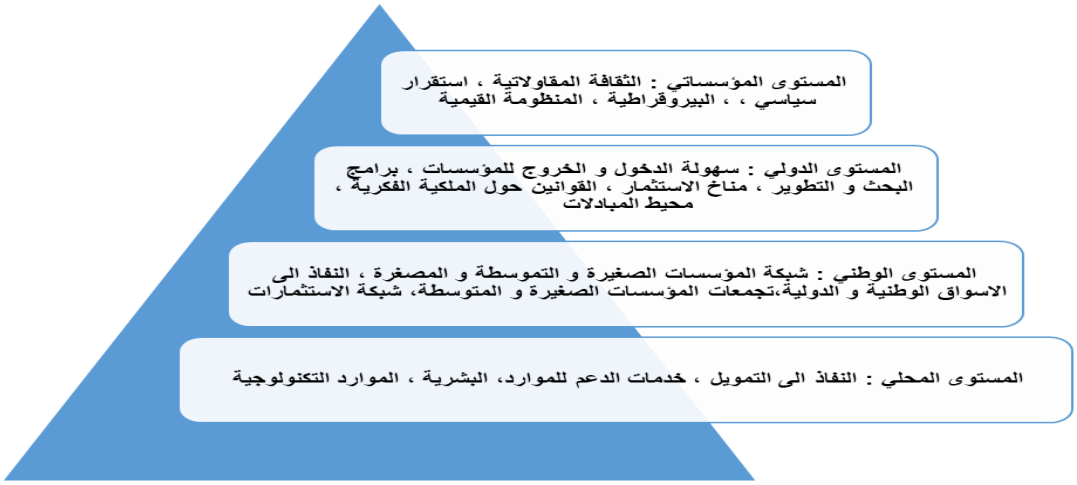

Source: (Phan, Tu, & Borgert, 2021, p.14)

هناك عدة نقاط مهمة في هذه المستويات، فعلى المستوى الوطني من المهم وضع سياسة وطنية واضحة على المدى الطويل وتكون قابلة للتطبيق، هذه السياسة أو الإستراتيجية المعتمدة يجب أن تشمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المخططة. وفي حالة ما إذا كانت المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة جزء من نظام الابتكار في اقتصاد فيجب أن تدرج هذه المؤسسات في مركز الإستراتيجية المتعلقة بالابتكار.

من خلال ما قامت به العديد من الدول، المجهودات المبذولة عكست الأهداف الوطنية المسطرة، فالاقتصاد الصيني كان له هدف أن يكون رائدا في مجال الابتكار بحلول سنة 2020، لذلك عملت في السنوات التي سبقت على تشجيع القطاع الخاص على الابتكار عن طريق التنازل عن مركزية التمويل لصالح السلطات المحلية، كذلك سنغافورة بذلت مجهودات كبيرة لتصبح "امة ذكية" من خلال مشاريع البيوت والمدن الذكية.

ويبدو واضحا أن هذه المجهودات تنعكس في نوعية الموارد البشرية والتكنولوجية والمؤسسات المتوفرة كذلك شبكة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشر التي تمثل أهم مصادر التطوير في طرق الإنتاج والمعرفة والتكنولوجيات، من جهة أخرى النفاذ إلى الأسواق الدولية من أهم المحفزات التي يمكن أن تدفع إلى التطوير والابتكار.

أي أنه من الضروري الاهتمام بارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة على مستوى الاقتصاد الوطني بالمؤسسات الصناعية الوطنية والأجنبية، التي تمثل مصدر التنافسية والدافع نحو الابتكار.

أما على المستوى المؤسساتي فهناك مجموعة من النقاط المهمة التي تمثل مؤثرات على الظروف المؤطرة واللازمة لعملية الابتكار وهي العوامل الأساسية لنجاح الابتكار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- الاستقرار السياسي الذي يضمن بيئة أكيدة ودائمة للاستثمار والابتكار في المدى الطويل والدليل على ذلك أن أكثر الدول ابتكارا وأحسنها في الترتيب هي الدول التي تتميز بدرجة عالية من الاستقرار السياسي.
- ثقافة المؤسسة التي تقبل الفشل وتشجع روح المقاولاتية
- بيروقراطية بدون عبئ إداري وثقل ورقي على المؤسسات

- نظام تعليمي قادر على تكوين جيل قوي من المبتكرين المؤهلين على درجة عالية.
- الإطار المؤسسي من بين المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها لمعرفة قدرات الدول على الابتكار وارتباطه بالنمو الاقتصادي من جهة وبالسياسات التحفيزية للابتكار على مستوى الاقتصادات الوطنية من جهة أخرى،

3-1 معايير قياس الابتكار

هناك جملة من المحددات التي من خلالها نستطيع معرفة حجم الابتكار ويمكن حصرها فيما يلي:

- **الإنفاق على البحث والتطوير:** ويعتبر أهم محدد وتستعمل بشكل واسع قيمة البحث والتطوير؛
- **عدد براءات الاختراع:** تعتبر قاعدة المعلومات المتعلقة بعدد طلبات براءات الاختراع وعددها الممنوح مصدر مهم جدا للمعلومات عن الابتكار، ويمكن أن يمثل عدد براءات الاختراع مؤشر جيد له باعتباره منتج البحث والتطوير. حيث يمكن لمعلومات براءات الاختراع أن تعطي معلومات مضللة في الجانب الاقتصادي، فأولا الإبداع التكنولوجي يخص تطبيق الأفكار والتكنولوجيات الجديدة بهدف تحسين الحياة البشرية وليس فقط إنتاج الأفكار؛
- **تعداد الإبداعات التكنولوجية:** تعداد الإبداعات التكنولوجية عبارة عن قائمة الإبداعات المتأتية من مختلف المؤسسات وتكون مستخلصة من تحقيق شامل، ويجب أن يمثل أحسن مصادر المعلومات لأنها تقيس بوضوح الإنتاج ويستطيع القائمون على التحقيق وضع قواعد إعداد مجمل المعطيات ويستهدفون المؤسسات، الصناعات أو الدول.

لا شك في أن تطور التكنولوجيا من جهة و في ظروف السوق من جهة أخرى أديا خلال العقدين الماضيين، و سيؤديان بقدر متصاعد في المستقبل إلى أن يصبح الابتكار بعدا أساسيا من أبعاد الأداء الاستراتيجي شأنه شأن التكلفة، الجودة، المرونة و الاعتمادية، والواقع أن المؤسسات أصبحت تدرك أكثر من أي وقت مضى بأن الابتكار هو المصدر الأكثر قوة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة

2- قراءة تحليلية مقارنة في المؤشرات الدولية للابتكار

من بين المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها لمعرفة قدرات الدول على الابتكار وارتباطه بالنمو الاقتصادي من جهة وبالسياسات التحفيزية للابتكار على مستوى الاقتصادات الوطنية من جهة أخرى، يوجد مؤشر المؤشر العالمي للابتكار **(GII)** Global Innovation Index، والذي يجمع ثمانين مؤشرا له علاقة بالابتكار، ارتكازا على معطيات البنك العالمي وغيره من المؤسسات الدولية التي تدمج مؤشرات في تحليل القدرة الإبتكارية هذه المؤشرات تنقسم إلى سبعة محاور (Aouinait, 2021) (Atlasocio، 2020):

خمسة منها هي عبارة عن مدخلات الابتكار وهي مرتبطة بالمجهودات المبذولة لتحفيز الابتكار، واثنين من تلك المحاور هي مخرجات الابتكار أي المتعلقة بطريقة الاستفادة من هذه المجهودات. والرصيد النهائي للمؤشر يحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط أو المرجح للنتائج المحصل عليها.

يأخذ المؤشر بعين الاعتبار عدد كبير من عوامل الابتكار منها: المحيط السياسي، النظام التعليمي، نوعية البنى التحتية، تمكن المؤسسات، وبالتالي مؤشر الابتكار العالمي يجمع تأثير كل السياسات المتمحورة حول الابتكار والنمو الاقتصادي وتنمية

الدول. يمكن أيضا ملاحظة أن تسهيل الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالابتكار تتحدد بعدد السكان في بلد ما، حيث أن هذه التسهيلات أكثر فعالية في الدول بعدد سكان قليل مثل سويسرا، السويد، هولندا، فنلندا.

الجدول (01): ترتيب بعض الدول من بين 132 دولة حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2021

الرتبة	الاقتصاد	الرصيد
1	سويسرا	65,5
2	السويد	63,1
3	الولايات المتحدة الأمريكية	61,3
4	المملكة المتحدة	59,8
5	جمهورية كوريا	59,3
6	هولندا	58,6
7	فنلندا	58,4
8	سنغافورة	57,8
9	الدانمارك	57,3
10	المانيا	57,3
11	فرنسا	55
12	الصين	54,8
13	اليابان	45,5

Source: (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p.4)

من خلال ترتيب الدول يمكن ملاحظة اختلاف قدرات الابتكار وشدة ارتباطها بالعوامل المحددة لتلك القدرة حيث أن الدول الأكثر قدرة على الابتكار سنة 2021 كانت سويسرا، السويد، الولايات المتحدة الامريكية، حيث المؤشر يساوي 60 أو أكثر من 100 ، في حين احتل الاقتصاد الوطني الجزائري المرتبة 120 وجاء الاقتصاد التونسي في المرتبة 71 والاقتصاد المغربي في المرتبة77 (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p.4).

واحتل الاقتصاد الوطني المرتبة 37 في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى

ومن خلال معاينة ترتيب الاقتصادات حسب مستوى الدخل بهدف تحليل بعض النماذج الأقرب التي يمكن الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد الوطني يمكن ملاحظة ما يلي:

الجدول (02): ترتيب بعض الدول من بين 132 دولة حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2021

الترتيب العام	الاقتصاد	الترتيب في مجموعة الدخل
1	سويسرا	1
2	السويد	2
3	الولايات المتحدة الأمريكية	3

Source: (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p.4)

الجدول (03): المجموعة الدول ذات الدخل المتوسط االاعلى

الترتيب العام	الاقتصاد	الترتيب في مجموعة الدخل
12	الصين	1
35	بلغاريا	2
36	ماليزيا	3

Source: (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p.4)

الجدول (04): مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الادنى

الترتيب العام	الاقتصاد	الترتيب في مجموعة الدخل
44	فيتنام	1
46	الهند	2
49	اكرانيا	3

Source: (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p.4)

بملاحظة ترتيب الاقتصاد الفيتنامي في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى يمكن القول انه ملفت للانتباه، نظرا لكونها تحتل المرتبة الأولى من بين 29 دولة من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى وهذا سنة 2020 و2021 والمرتبة التاسعة بين 17 اقتصادا في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وأوقيانوسيا سنة 2020 .

الجدول (05): مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض

الترتيب العام	الاقتصاد	الترتيب في مجموعة الدخل
102	رواندا	1
103	طاجكستان	2
107	مالاوي	3

Source: (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p.4)

نشير هنا، إلى أن ترتيب الدول ذات الدخل المنخفض كان أحسن من الاقتصاد الوطني، وحسب مكونات المؤشر فان التقدم في الترتيب يستلزم دعم أسس الابتكار من خلال سياسات تركز على تحسين البنى التحتية ، الاستقرار، والتعليم .

الشكل(03): العلاقة الايجابية للنمو الاقتصادي بالابتكار – الاقتصاد الفيتنامي 2020–

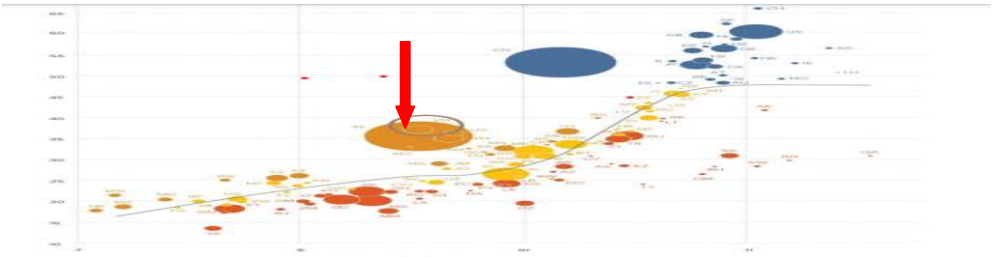

Source: (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p 03)

يوضح الشكل العلاقة بين مستويات الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والقدرة على الابتكار حسب رصيد المؤشر العالمي للابتكار ويعطي خط الاتجاه مؤشرا على أداء الابتكار المتوقع وفقا لمؤشر الابتكار العالمي، الاقتصادات التي تظهر فوق الخط تعمل بشكل أفضل من المتوقع والتي تقع تحت الخط لها أداء اقل من التوقعات. وتدل وضعية الفيتنام –مشار إليها بسهم احمر–أن لها أداء جيد أي هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والابتكار. أما بالنسبة لهذه العلاقة في حالة الاقتصاد الوطني فيمكن ملاحظة أن الاقتصاد الجزائري يقع تحت الخط كما يظهر في الشكل (04).

الشكل (04): العلاقة الايجابية للنمو الاقتصادي بالابتكار – الاقتصاد الجزائري 2020–

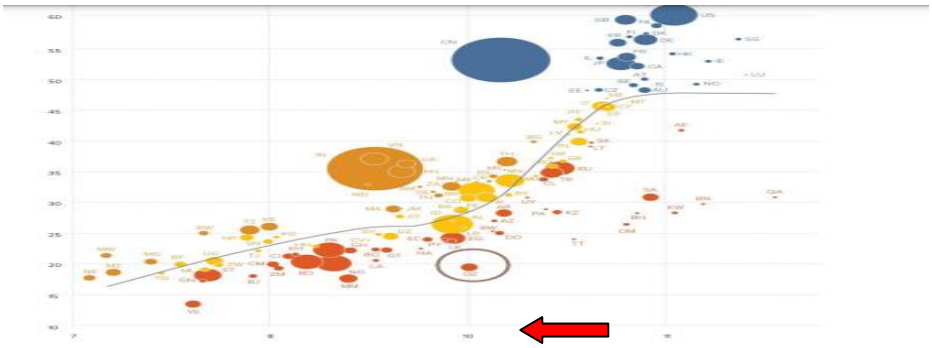

Source: (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p 02)

أي أن الاقتصاد الجزائري لديه أداء اقل من التوقعات ولا توجد العلاقة الإيجابية المطلوبة بين النمو الاقتصادي والابتكار.

يركز تقرير الابتكار العالمي على التطور والتقدم في الأسواق والأعمال، خاصة ما يتعلق بالحصول على التمويل المصغر، فتطور السوق يشير إلى توفر الائتمان والبيئة التي تدعم الاستثمار والنفاذ إلى الأسواق الدولية، والمنافسة وحجم السوق وهي عناصر ضرورية للرفاهية والابتكار، أما تطور الأعمال يقيم مدى ملائمة المؤسسات للابتكار من خلال تراكم رأس المال البشري عالي الجودة وتحديد أولويات الأنشطة البحثية التي تساعد الشركات لتصبح أكثر إنتاجية وتنافسية وابتكار.

الشكل (05): ترتيب الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر الابتكار العالمي السبعة 2020

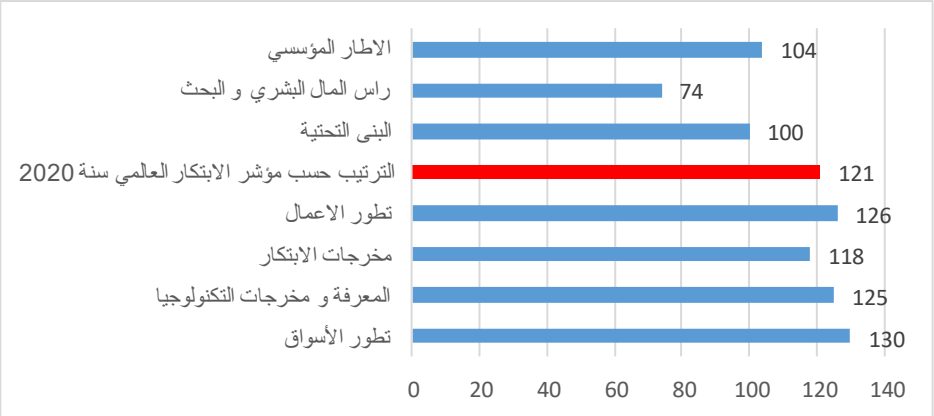

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقرير الخاص بالجزائر، (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p 5)

تظهر نتائج الترتيب في محاور أو مكونات المؤشر والتي أحسنها 1 من 131 حيث يمكن ملاحظة تأخر الترتيب على مستوى جل المحاور بالنسبة للاقتصاد الجزائري، بينما الاقتصاد الفيتنامي له أداء جيد على مستوى تطور الأسواق و مخرجات الابتكار لكن لديه أداء ضعيف على مستوى البنى التحتية والإطار المؤسسي. وهو ما يتطلب مجهودات إضافية مهمة في هذا المجال كما يظهر في الشكل (06)

الشكل (06): ترتيب الاقتصاد الفيتنامي حسب مؤشر الابتكار العالمي السبعة 2020

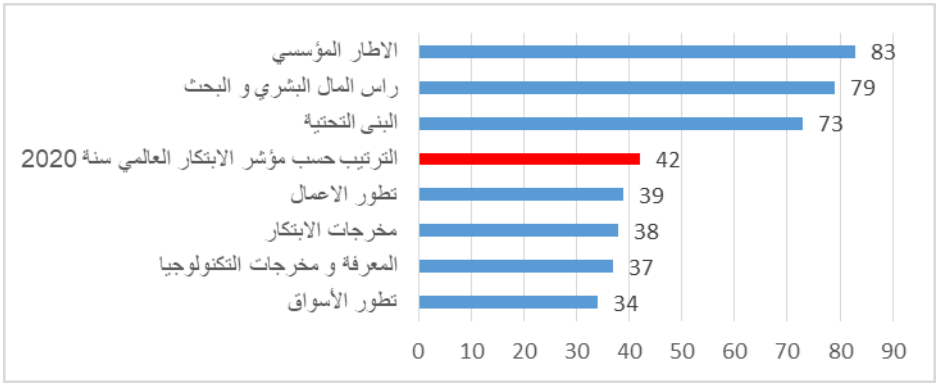

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقرير الخاص بالفيتنام، (Dutta, Lanvin, Rivera León, & Wunsch-Vincent, 2021, p 6)

يبدو من المهم جدا التركيز على رصيد المحاور التي تمثل مدخلات الابتكار، وهي تتمثل في المجهودات المبذولة والعوامل المحفزة للابتكار والتي ترتكز على نوعية البنى التحتية والنظام التعليمي وتمكن المؤسسات والمحاور المرتبطة بالمخرجات والتي تتمثل في كيفية الاستفادة من الابتكار وعلاقتها بالنمو ويتضح جليا ضعف الأداء على مستوى تطور الأسواق والأعمال وكذلك البنى التحتية والإطار المؤسسي حيث المراتب جد متأخرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري كما يبينه الشكل (05).

لكن يجب التساؤل هنا حول الطريقة التي جعلت الاقتصاد الفيتنامي يتحسن في هذه المجالات ؟

– أولا اعتمدت الحكومة الفيتنامية مصطلح " الحكومة التمكنية " (Nguyen, 2020) مبدأ إرشاديا للسياسة وهو ما انعكس في الجهود المبذولة لتحقيق مواءمة الدولة مع المعايير الدولية وإتباع أفضل السياسات و الإجراءات من اجل خلق بيئة أكثر ملائمة للأعمال كهدف نهائي.

– تشمل تلك السياسات الحوافز الداعمة، التخفيضات الضريبية، مخططات تأجير الأراضي التي تستهدف القطاعات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا والطاقة الخضراء.

– أيضا أقامت الشركات المتعددة الجنسيات مراكز البحث والتطوير في الفيتنام، ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى مزايا التكلفة المرتبطة بقربها من مراكز التصنيع الخاصة بها، وكذلك نشاط مؤسسات صغيرة و متوسطة من دول أوروبية على مستوى السوق الفيتنامية نظرا للديناميكية التي يتميز بها هذا السوق

– كذلك يتوفر الاقتصاد الفيتنامي على قوى عاملة شابة لديها خلفية علمية وهندسية تؤهلها لتحسين الأعمال. لكن بالرغم من ذلك الفيتنام تحتاج إلى تخصيص المزيد من الموارد للبحث العلمي لتتمكن من المبادرة في مجال التطورات التقنية.

– نظرا لتفوق الفيتنام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيات العالية، فان استيعاب المعرفة وإعادة نشرها داخل الاقتصاد الفيتنامي هما مجالان آخران من مجالات القوة.

– إنشاء تطبيقات الهواتف ، الصادرات الجيدة و التي فيها ابتكار، العلامات التجارية الأصلية هي بعض المجالات الإنتاجية التي كان للاقتصاد الفيتنامي أداء جيد .

– كما ظهرت الفيتنام في ترتيب أحسن عشرة دول من حيث نمو الإنتاجية ونفقات البحث والتطوير التي تمولها الشركات الكبرى.

– بعد الظروف المتعلقة بالحرب و فرض العقوبات التجارية على الاقتصاد الفيتنامي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وقع أكثر من 70 %من السكان تحت خط الفقر، ومع ذلك إصلاحات السوق والتحول إلى الاقتصاد المفتوح أدى إلى التحسن، سنة 2018 معدل الفقر انخفض إلى 23 % (Dunkerley, 2021) .

– قامت الحكومة بعدد كبير من الاستثمارات العامة تحسينا للبنى التحتية وكذلك البنى التحتية للمجتمع لضمان ظروف معيشية أفضل، مما أدى إلى تحسن رأس المال البشري.

3– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإبتكار

مع تقنية المعلومات وتزايد المنافسة و تنوع الأسواق، أخذت المؤسسات الاقتصادية تدرك شيئا فشيئا أهمية الابتكار و دوره كنشاط منظم و منهجي في التوصل إلى منتجات، أسواق، عمليات تقنية و أساليب جديدة تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية لا تقل قيمة و كفاءة عن أي مصدر آخر.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر عرض الابتكار و الطلب عليه، فمن جانب الطلب فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي بحاجة بصفة مستمرة إلى التكنولوجيا الجديدة من اجل تحسين قدراتهم التنافسية. ومن جانب العرض فالمؤسسات هي التي تخلق الابتكارات لتموين السوق، ومن بين أنواع المؤسسات الصغيرة المصغرة والمتوسطة فان المؤسسات الناشئة هي الأكثر استجابة لتكون مؤسسات مبتكرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

التكنولوجيا والابتكار حاليا هما من أهم محركات نمو المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومن أهم ما يسمح باستمرار المؤسسات وتنميتها في سوق أكثر تنافسية وعالمية، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة:

– لها دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، وهذا يعطي فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق.

– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجمع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد حول بعض العمليات المتخصصة والدقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في الجانب التكنولوجي.

– الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها سواء في ميدان الإنتاج أو الإدارة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق درجات أعلى من المنافسة خاصة المؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي.

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات (Import Substitution)، بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات وخاصة في الدول النامية.

– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية وزيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية (شليحي و لرباع، 2021).

أما فيما يتعلق بالابتكار فانه هناك العديد من المقاربات التي يمكن أن تتبناها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل رفع قدراتها على الابتكار (Chauvel & Borzillo, 2017) منها ما هو خارجي مثل المناولة الصناعية ومختلف العقود الصناعية ومنها ما هي مقاربات داخلية مرتبطة بالتنظيم مثل الابتكار التشاركي والشراكة الداخلية التنظيمية ومنها ما هي طرق خلاقة وسريعة الاستجابة مثل l effectuation , learn startup , design think

– المناولة الصناعية: يمثل نشاط المناولة الصناعيـــة جزء أساسيا من استراتيجيات المؤسسات الصناعية في جل الدول الصناعية التي استطاعت بواسطة هذا النشاط تنمية وتطوير منتجاتها ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، إلى جانب أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وآسيا (شليحي و لرباع، 2021). فهي تمثل جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم مؤسسة مقدمة للأعمال بتكليف مؤسسة أو أكثر (تسمى منفذة للأعمال أو مناولة مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا، وملزم للطرفين.

بعبارة أخرى يصطلح مفهوم المناولة على جميع عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي ينجز وفق معايير وخصائص فنية محددة من طرف المؤسسة الآمرة بالأعمال. والمؤسسات التي تنجز الأعمال وتسمى مناولة. والتي يمكن أن تكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تؤدي عمليات المناولة الصناعية إلى:

– توسيع قاعدة النسيج الصناعي.

– تعزيز التشابك والتكامل الصناعي.

– تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية.

– تشجيع التنمية المحلية.

– الابتكار التعاوني أو التشاركي (innovation collaborative) والابتكار المفتوح (Open innovation) وهي مفاهيم تأخذ بعين الاعتبار الانفتاح على عوامل خارج حدود المؤسسة من اجل التعاون و استغلال مصادر جديدة للأفكار وهي أسس الابتكار ويمكن استخدام المصطلحين للتعبير عن نفس المحتوى.

الابتكار المفتوح حسب (Henri Chesbroug) هو عكس الابتكار المغلق، كنموذج اندماج عمودي تقليدي، حيث نشاط البحث والتطوير هو نشاط داخلي وفي حالة انغلاق حدود المؤسسة فان الحلول الإبتكارية تسمح لها بتغطية السوق المعتادة على التوزيع فيها (Aouinait, 2021, p.3).

الابتكار المفتوح هو، نموذج للابتكار التعاوني والمبني على مدخلات ومخرجات المعرفة من اجل تسريع الابتكار والتوسع في الأسواق الخارجية مختلف التدفقات، المبادلات في المعلومات والمعرفة ومدخلات أخرى، من خلال الانفتاح الذي يوفر مصادر جديدة للتكنولوجيا واستعمالها في سيرورة البحث والتطوير، ونتائج ذلك يتم توزيعها في الأسواق المعتادة وكذلك في الأسواق الجديدة، وهو ما يميز الابتكار المفتوح والذي يحمل إمكانية المشاركة مع أطراف أخرى لديهم قدرات مختلفة مثلا شركات تنشط في نفس السوق، موردين أو مخابر بحث.

من خلال ما تقدم يمكن ملاحظة أن المقاربات التي تسمح للمؤسسة بالابتكار تستند إلى مميزات مرتبطة بالمؤسسة وطريقة تنظيمها وأخرى مرتبطة بالسوق وما يمكن أن يوفره من مصادر جديدة للابتكار وما يمكن أن يستوعبه أيضا من مخرجات الابتكار.

في الاقتصاد الفيتنامي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة تمثل 98 % من العدد الكلي للمؤسسات، أكثر من 600000 مؤسسة تشغل 94 % من القوى العاملة.

تتوزع هذه المؤسسات من حيث الحجم كما يلي:

الشكل (07): عدد المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم في الاقتصاد الفيتنامي2017

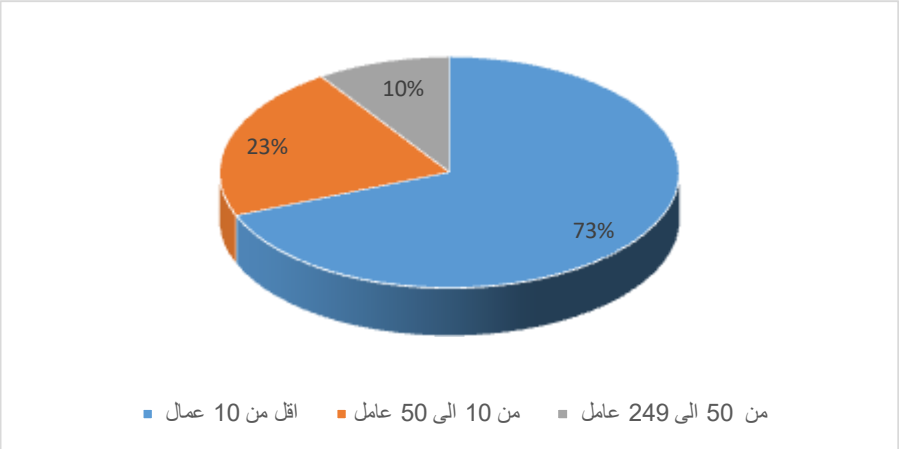

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (Phan, Tu, & Borgert, Innovation policy to promote MSME growth, 2021, p.29)

73 % من هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة (اقل من عشرة عمال)، 23 % منها هي مؤسسات صغيرة (من 10 إلى 50 عامل) ، 2 % هي مؤسسات متوسطة (Phan, Tu, & Borgert, 2021, p.29)

تساهم هذه المؤسسات بنسبة 41 % في الناتج الداخلي الخام و33 % من مداخيل الدولة و35 %من رأس مال الاستثمار الكلي للقطاع الخاص و50 % من النمو الاقتصادي سنة 2017.

قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة استفاد من فرص عديدة على مستوى السوق العالمية بعد أن بدأ الاقتصاد الفيتنامي في الانفتاح منذ سنة 1986، حيث سمحت الاتفاقيات التجارية للمؤسسات بالنفاذ إلى أسواق أكثر اتساعا، وهو سبب ترتيب الاقتصاد الفيتنامي في مؤشر التنافسية سنة 2017 والذي يدل على ظروف سوقية أحسن (Phan, Tu, & Borgert, 2021, p.24)،حيث ارتبط هذا التحسن أيضا باستعداد تكنولوجي أكبر يعود إلى ارتباط أكبر بشبكة الاتصالات و تحسن سوق العمل.

بالإسقاط على حالة الجزائر، نجد أن العدد الكلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2019 بلغ 1193339 مؤسسة سنة 2019 مقسمة حسب عدد العمال كما يلي:

- المؤسسات التي يشتغل بها اقل من 10 عمال : 1157539
- المؤسسات التي يشتغل بها من 10 إلى 49 عامل : 31027
- المؤسسات التي يشتغل بها من 50 إلى 249 عامل : 4773

الشكل (08): عدد المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم في الاقتصاد الجزائري 2019

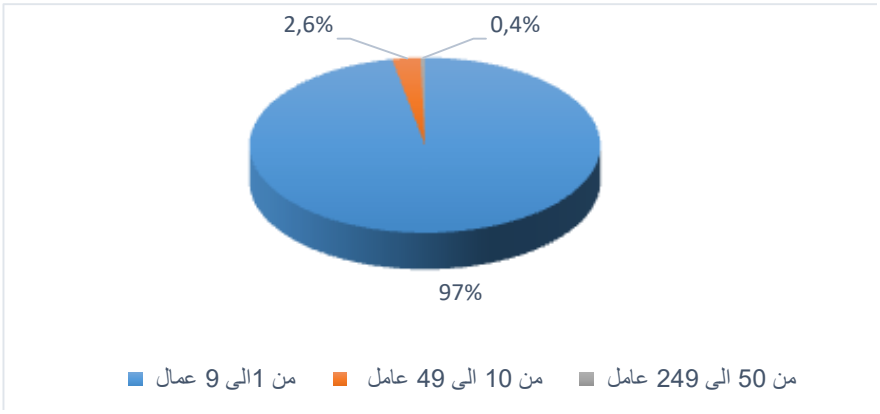

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على :(MIM, 2020, p.6)

من الملاحظ أن 97 % من هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة أما الصغيرة فهي تمثل 2,6 % ولا تمثل المؤسسات المتوسطة سوى نسبة 0,4 % .

بالرغم من أهمية وجود هذا النوع من المؤسسات في الاقتصادات الناشئة و المتقدمة ومساهمتها في الصادرات الوطنية لهذه الدول، إلا انه من المهم أيضا معرفة المجال الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تمثل المؤسسات المصغرة نسبة 97 % منها في الاقتصاد الوطني:

- الزراعة: 7387 مؤسسة.

- المحروقات، الطاقة المناجم و الخدمات المرتبطة بها: 3064 مؤسسة.
- البناء والأشغال العمومية: 190155 مؤسسة.
- صناعة: 103315 مؤسسة.
- خدمات بما فيها أعمال حرة: 614315 مؤسسة.
- حرف: 274554 مؤسسة.

الشكل (09): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الاقتصاد الجزائري حسب قطاع النشاط 2019

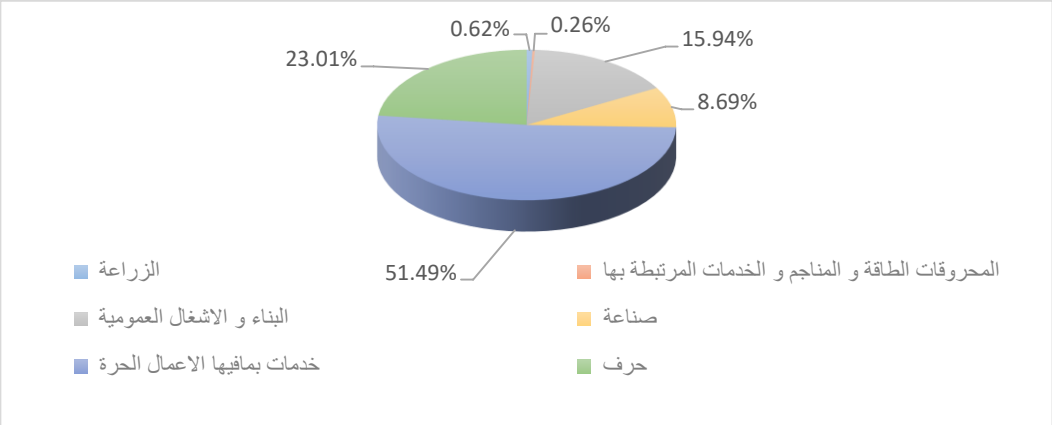

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (MIM, 2020, p.11)

في إطار التركيز على الدور الذي من المفروض أن تؤديه هذه المؤسسات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والابتكار، فان نصيب الصناعة والخدمات المرتبطة بصناعة المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من نشاط هذه المؤسسات وهي 8,69 % و 0,26 % على التوالي، وأكبر نسبة هي 51,49 % تمثل نشاط المؤسسات في مجال الخدمات بما فيها الأعمال الحرة لذلك من المهم التساؤل حول إمكانية تطوير طرق إنتاج أو طرق إدارة للمساهمة في التنمية و الابتكار.

من جهة أخرى، يمكن الاطلاع على عدد المؤسسات مقارنة ببعض الاقتصادات وفقا للشكل الموالي:

الشكل (10): عدد المؤسسات المصغرة (اقل من عشرة عمال) في بعض الاقتصادات 2019

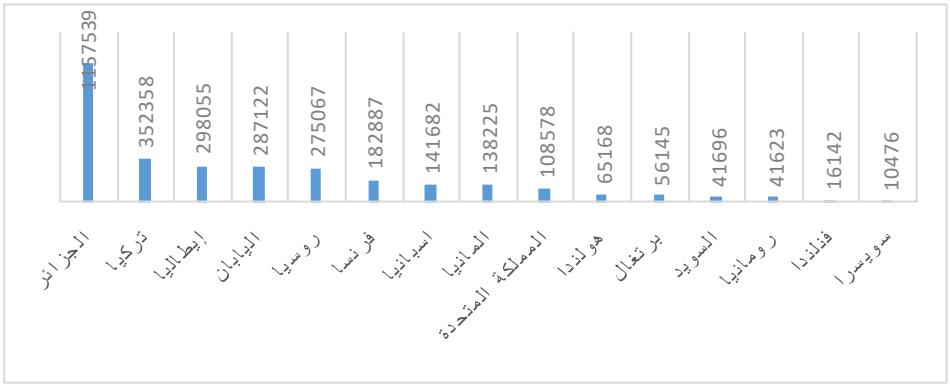

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:(OECD, Innovation et Technologies, 2019) (MIM, 2020)

يمكن أيضا إلقاء نظرة على مساهمة هذه المؤسسات ودرجة أهمية هذه المساهمات في الصادرات، لكن نظرا للمعطيات المتوفرة فان الأرقام بالمليون دولار تمثل بالنسبة لجميع الدول مساهمة المؤسسات المصغرة (اقل من 10 عمال) في الصادرات لكل دولة، في حين أنها بالنسبة للاقتصاد الجزائري تمثل مساهمة جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الكلية للبلاد

الشكل (11): مساهمة المؤسسات المصغرة (اقل من عشرة عمال) في صادرات بعض الاقتصادات 2019

الوحدة مليون دولار

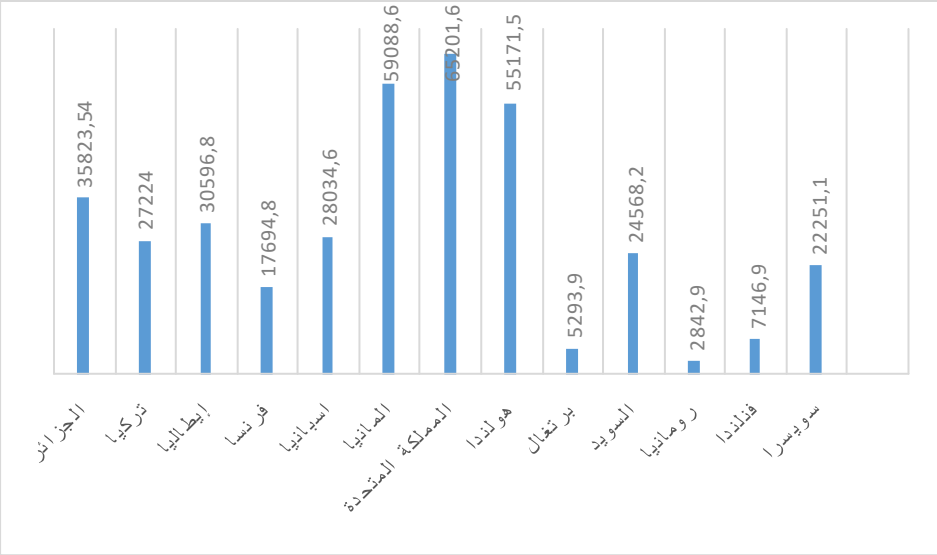

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (OECD، Innovation et Technologies، 2019) (MIM, 2020)

ويمكن ملاحظة انه بالرغم من التفوق العددي للاقتصاد الجزائري من ناحية عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن أهمية مساهمة المؤسسات المصغرة فقط في الصادرات لدول أخرى يظهر بان الدول التي فيها تفوق في الابتكار وتحتل مراتب متقدمة في مؤشر الابتكار العالمي هي أكثر مساهمة في الصادرات من المؤسسات. وتأتي أهمية ملاحظة مدى مساهمتها في الصادرات كون أن القدرة التصديرية لهذه المؤسسات يرتكز على نوع إنتاجها أي أنها تنتج سلع قابلة للتصدير و كذلك هذا يعكس قدراتها التنافسية التي تسمح ببيع منتجاتها في الأسواق الدولية.

أما من ناحية الاقتصاد الوطني فيجب الانتباه إلى أن 97 % من هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة منها وأن 51,49 %منها تنشط في مجال خدمات بما فيها أعمال حرة:

إذن إذا كانت المؤسسات هي مركز الطلب على الابتكار وعرضه، فان نوع النشاط والبيئة المحيطة بهذه المؤسسات هي عوامل حاسمة في تحديد إمكانية رفع القدرة على الابتكار.

الخاتمة:

تم من خلال هذه المحاولة طرح إشكالية ارتباط الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية قدرة المؤسسات والاقتصاديات على إنتاج واستعمال الابتكار في تطوير المؤسسات والنشاط الاقتصادي ومن ثم إحداث أثر على النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التساؤل حول ما يمكن أن يفعل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم وتحفيز الابتكار، وفي هذا الإطار يمكن تثبيت الاستنتاجات التالية:

- الابتكار منذ أعمال (shumpeter 1939) هو تغيير تقني وتحولات في العمليات وطرق الإنتاج، والتطور التقني هو عصب التطور الاقتصادي؛
- لذلك أصبح الابتكار المصدر الرئيسي لخلق القيمة والميزة التنافسية؛
- شملت عملية الابتكار كل مكونات سلسلة القيمة وكل أجزاء المؤسسة؛
- الابتكار مرتبط إلى حد كبير بالقدرة على تسخير واستغلال رأس المال الفكري للمؤسسة وهو ما يضع موضع التساؤل المقاربة الحدية للنظريات التقليدية؛
- الابتكار مصدر رئيسي للإنتاجية والنمو لكن كل مرحلة من مراحل التنمية تتطلب دعم طريقة معينة من الابتكار، ففي المراحل الأولى للتنمية يجب أن يكون تراكمي بالاعتماد على التكنولوجيات الأجنبية، بينما في المراحل الموالية يجب أن يرتكز على البحث و التطوير.
- وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على اختلاف تسمياتها في اقتصاديات الدول أثبتت على المستوى العملي أنها تمثل إحدى أهم ركائز الابتكار والنمو الاقتصادي المؤدي إلى التنمية؛
- لكن تعتمد القدرة على الابتكار على تفاعل عدة عوامل أهمها مراكز البحث والجامعات، المؤسسات، والقطاع العمومي؛
- لذلك من الضروري بالنسبة للاقتصاد الوطني إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مركز الاستراتيجيات المرتبطة بالابتكار التي تعتمدها الدولة، إذا كانت تعول عليها في هذا الإطار؛
- اتضح من دراسة التجربة الفيتنامية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أهمية كبرى، كونه أهم مصادر التطوير التكنولوجي وكذلك يدفع المؤسسات الوطنية إلى رفع تنافسيتها على مستوى السوق الوطنية والبحث عن القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية؛
- تقديم التسهيلات للشركات المتعددة الجنسيات لإقامة مراكز البحث والتطوير في الاقتصاد الوطني مثل ما حدث في الاقتصاد الفيتنامي؛
- كذلك خلق بيئة أكثر ملائمة للأعمال وللمعايير الدولية كان هدفا أساسيا في الدول التي حققت تقدما في مجال الابتكار والاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

يمكن القول انه بالرغم من القدرات المحدودة للاقتصاد الفيتنامي إلا انه هناك بعض السياسات اتبعتها الدولة انعكست ايجابيا على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في النمو الاقتصادي و في التقدم على مستوى مؤشرات الابتكار فقد مثلت

هذه المؤسسات بنسبة 41 % في الناتج الداخلي الخام و33 % من مداخيل الدولة و35 %من رأس مال الاستثمار الكلي للقطاع الخاص و50 % من النمو الاقتصادي سنة 2017 .

بالنسبة للاقتصاد الجزائري فان تدخل الدولة لتوجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمصغرة و حاليا المؤسسات الناشئة يعد أكثر من ضرورة وذلك من خلال:

– التركيز في سياسات الداعم والحوافز والتخفيضات الضريبية على القطاعات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا والطاقة الخضراء؛

– وبالتالي توجيه تلك المؤسسات إلى قطاعات صناعية و خدمية قابلة للتطوير والابتكار و قابلة للنمو و الارتباط بمؤسسات كبرى محلية و أجنبية؛

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اتفاقيات الشراكة و واتفاقيات تحرير التجارة ، وتوجيه نشاط المؤسسات نحو استغلال تلك الأسواق في تطوير أعماله ورفع تنافسيتها؛

- والتي قد تكون من خلال تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة من رفع قدراتها على الابتكار مثل طريقة المناولة الصناعية ومختلف العقود الصناعية؛

- تحقيق الاستقرار السياسي وتخفيف العبئ الإداري، والنظام التعليمي يضمن رفع القدرة على الابتكار والاستمرار في التطوير وهو ما يمكن ملاحظته من خلال مؤشر الابتكار العالمي الذي يؤكد على أهمية مدخلات الابتكار والتي تتمثل في ما يتطلب الدعم من طرف الدولة مثل نوعية النظام التعليمي والبنى التحتية.

المصادر والمراجع:

1. Aouinait, C. (2021). *Innovation collaborative et innovation ouverte caractéristiques de leur mise en oeuvre.* London: ISTE open science.
2. Atlasocio .(2020) .*Carte du monde : indice mondial de l'innovation* تاريخ . الاسترداد12 January, 2022 من ،https://atlasocio.com: https://atlasocio.com/cartes/recherche/selection/indice-mondial-innovation.php
3. Chauvel, D., & Borzillo, S. (2017). *L'entreprise innovante ; un objet mal identifié* (Vol. 2). London, UK: ISTE Editions.
4. Dunkerley, J. (2021, November 25). *Success and Hopes for Infrastructure in Vietnam.* Retrieved January 15, 2022, from https://www.borgenmagazine.com: https://www.borgenmagazine.com/infrastructure-in-vietnam/
5. Dutta, S., Lanvin, B., Rivera León, L., & Wunsch-Vincent, S. (2021). *Global Innovation Index 2021.* Switzerland: WIPO - World Intellectual Property Organization.
6. Guellec, D., & Ralle, P. (2003). *Les nouvelles theories de la croissance.* Paris: la Découverte.
7. MIM. (2020). *Bulletin d'information statistique de l'entreprise.* Direction Générale de la veille stratégique, des etudes et des systémes d'information. Alger: Ministére de l'industrie et des mines.
8. Nguyen, J. (2020, September 17). *Vietnam Shows Steady Signs of Progress in Global Innovation Index.* Retrieved January 13, 2022, from https://www.vietnam-briefing.com: https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-shows-steady-signs-progress-global-innovation-index.html/
9. OECD .(2019) .*Innovation et Technologies* 06 تاريخ الاسترداد February, 2022. من ، OECD Données: https://data.oecd.org/fr/innovation-et-technologies.htm#profile-Entrepreneuriat
10. OECD. (2005). *Manuel d'Oslo principe directeurs pour le recueil et l'interprétation des données sur l'innovation.* (E. OECD, Éd.) Consulté le Décembre 22, 2021, sur https://ec.europa.eu: https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/5889957/OSLO-FR.PDF/93ff557c-e822-43fe-a0ad-ec8b5d7b9c7b
11. Phan, L. H., Tu, H. M., & Borgert, T. (2021). *Innovation policy to promote MSME growth.* Retrieved January 15, 2022, from https://apfcanada-msme.ca: https://apfcanada-msme.ca/sites/default/files/2018-04/Innovation%20Policy%20to%20Promote%20MSME%20Growth.pdf
12. Phan, L. H., Tu, H. M., & Borgert, T. (2018, 03 23). *Politique sur l'innovation favorisant la croissance des MPME : pratiques exemplaires et implications pour le Vietnam et les autres économies en développement de l'APEC.* Consulté le Janvier 18, 2022, sur https://apfcanada-msme.ca: https://apfcanada-

msme.ca/fr/research/politique-sur-linnovation-favorisant-la-croissance-des-mpme-pratiques-exemplaires-et?fbclid=IwAR0W_SzlHfjfKKUVr4AkQ8Ov044mw0ca2w5rgNuqHyLMzQNo2pZWwvp9VQI

13. Salvator, D. (2008). *Economie Internationale.* Bruxelles: Deboeck.

14. ايمان شليحي، و الهادي لرباع. (2021). المناولة الصناعية و التجارة المرتبطة بها كمدخل لتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في بعض التجارب العالمية. تأليف كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الطارف، *المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين تحديات الحاضر وافاق المستقبل*. الطارف.

15. خالد محمد السواعي. (2006). *التجارة والتنمية*. عمان : دار المناهج.

16. سعاد نائف برنوطي. (2005). *ادارة الاعمال الصغيرة (ابعاد للريادة)*. الاردن : دار وائل.

17. محمود حسن حسني. (2004). *ادارة انشطة الابتكار و التغيير*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ.

18. نجم نجم عبود. (2003). *ادارة الابتكار*. الاردن : دار وائل.